واما قلنا بلزوم انقطاع السلسلة على تقدير لاتناهيهما فذلك لان كل واحد من احاد
السلسلة ممكن لذاته والاحاد باجمعها متعلقة بكل واحد منها فتكون ممكنة لذاتها
واحدة بعينها فلها علة وعلتها اما الاحاد باسرها فتكون متقدمة على نفسها لوجوب
تقدم العلة على المعلول او كل واحد منها والاحاد لا يجب بكل واحد منهما ضرورة
توقفهما على غير او بعض الاحاد وليس بعض الاحاد اولى بالعلية من البعض لان كل بعض
منهما معلول لغيره فتكون علته اولى ضرورة لذلك كونها محصلة للاجزاء اكثر فتكون
تعلق الاحاد بها بالمعلولية اولى او امر خارج عنهما فيكون كل واحد منهما ممتنع الحصول
بدونه والا فيكون بعضها مستغنيا عن الامر الخارج فلا يكون الخارج وحده علة للجملة
بل مع ذلك البعض المستغني عن الامر الخارج هذا خلف وتكون ذلك الامر الخارج واجبا
لذاته لانه لو كان ممكنا لذاته لاحتاج الى علة فلا تكون السلسلة المفروضة سلسلة تامة
ضرورة تقدمه وحينئذ سقط ما قيل انه يجوز ان تكون علة السلسلة امرا خارجا
عنها ولا يكون واجبا بل ممكنا بان تكون حاصلة في سلسلة اخرى بان تكون في الوجود سلاسل
غير متناهية كل واحدة منها مشتملة على علل ومعلولات غير متناهية لانه حينئذ يلزم
ان تكون ما فرضناه سلسلة تامة سلسلة غير تامة واذا كان واجبا لذاته تكون طرفا
للسلسلة التامة بالضرورة لانه مرتبط فان كان في وسطها يلزم ان تكون معلولا هذا
خلف واذا كان مرتبطا بهما او لا يكون في وسطها تكون طرفا فتنقطع به السلسلة قيل
ان اريد بالعلة جملة الامور التي يتوقف على كل واحد منها انه يفتقر اليه فلم لا يجوز
ان تكون الاحاد باسرها علة لنفسها وان اريد بالعلة الفاعل فلم لا يجوز ان تكون
البعض منها فاعلا واما قوله كل بعض فرض فعلته اولى ان تكون علة للاحاد قلنا
لا نسلم حينئذ فانه يجوز ان يكون البعض اولى بان يكون فاعلا للاحاد من علته
اجيب بان المراد بالعلة العلة المستقلة وهي ما لا يتوقف في التاثير الى معاون لا يكون
منه والعلة المستقلة بهذا المعنى لا يجوز ان تكون بعض الاحاد بالضرورة لان
العلة المستقلة متقدمة على المعلول بالضرورة ولا يجوز ان تكون كل واحد من الاحاد
لان كل واحد يتوقف تاثيره على معاون لا يكون منه ولا بعض الاحاد لان علته اولى
بان تكون علة مستقلة لان تاثير ذلك البعض بمعاونة علته التي لا تكون منه بخلاف
تاثير علته وايضا على تقدير ان يكون المراد بالعلة الفاعل لا يجوز ان تكون البعض
فاعلا لان تعلق الاحاد بكل بعض من حيث مفهوم الاحاد به على السوية فليس بعضها
اولى بان تكون فاعلا من البعض من هذه تكون علة كل بعض اولى بان تكون فاعلا من
ذلك البعض لان الاحاد متقوم بهما من حيث احدهما انهما والاخر معلول لانهما
وحينئذ سقط ما قيل انه يجوز ان يكون ما بعد المعلول الاول الى غير النهاية علة
اذ هو بحيث لو تحقق لتحقق المجموع ضرورة فلانه لا يكفي في كون الشيء علة مستقلة

المعلول

المعلول عند تحققه فلو فرض كونه علة لكان علته اولى بالعلية منه لما ذكرنا لما
ذكرنا قلنا الاحاد لا تخلو اما ان تكون لها وجود واحد زائد على وجودات الاجزاء والاول
مسلم انه لا يجوز ان تكون الاحاد باسرها علة قوله يلزم ان يكون الشيء متقدما على نفسه
قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان الاحاد من حيث هي موجودة بوجود واحد علة
للاحاد من حيث هي كذلك وهو ممنوع فانه يجوز ان تكون الاحاد من حيث ان كل واحد
من اجزائها موجود بوجود خاص يكون علة الاحاد من حيث هي موجودة بوجود زائد
على وجودات الاجزاء فيكون المجموع الاحاد من حيث هي موجودات علة لوجود المجموع من
حيث هو مجموع وان كان الثاني فلا نسلم انه حينئذ يكون محتاجا الى علة وانما
يلزم ذلك ان لو كان لها وجود مغاير لوجودات الاجزاء وليس كذلك اجيب بان الاحاد
من حيث هي احاد عين كل واحد ووجودها عين وجود كل واحد وان وجود كل واحد
جزء مفهوم لوجودات ولا شك ان وجودات الاجزاء عين وجود كل واحد وان وجود كل جزء
معلوم لوجودات الاجزاء اذ الجزء مغاير للكل وفي وجوده انها مفتقرة الى كل واحد من
الاجزاء والمفتقر الى الغير ممكن فيكون لها علة ولا يجوز ان يكون علة وجودها نفس
الاحاد المجموعة والا لزم تقدم الشيء على نفسه قال وللتطبيق بين جملة قد فصل
منها احاد متناهية واخرى لم يفصل منها ولان التطبيق باعتبار النسبتين بحيث يعد
كل واحد منهما باعتبارين يوجب تناهيهما لوجوب ازدياد احدى النسبتين على الاخرى
من حيث السبق اقول اعلم ان الوجه الاول خاص ببطلان التسلسل من جانب
العلة وهذان الوجهان شاملان لبطلان التسلسل في الامور المترتبة الموجودة
معا سواء كان من طرف العلة او من طرف المعلول تقريرا الاول لو تسلسلت العلل
والمعلولات الى غير النهاية لحصلت هناك جملتان احداهما من معلول معين الى علة
معينة والاخرى من المعلول الذي بعده او العلة التي قبله بعدد متناه فنطبق
بين الجملة التي قد فصل منها احاد متناهية وبين الجملة الاخرى التي لم يفصل منها هذه الاحاد
اي نطبق الجزء الاول من احديهما على الجزء الاول من الاخرى وكذا نطبق الجزء الثاني على الجزء
الثاني وهلم جرا فان انطبق جميع اجزاء احديهما على جميع اجزاء الاخرى لزم ان يكون
الزائد مثل الناقص وان لم ينطبق بل انقطع اجزاء الجملة التي فصل منها الاحاد المتناهية
اولا من الطرف الاخر فيكون متناهية في الطرف الذي فرضناه غير متناهية فيه والجملة
الاخرى زادت عليها باحاد متناهية والزائد على المتناهي بقدر متناه متناه فيلزم
تناهي الجملتين على تقدير لا تناهيهما هذا خلف لا يقال لا نسلم وجوب انقطاع الجملة
المفصلة منها الاحاد المتناهية على تقدير عدم الانطباق لجواز ان يكون عدم
الانطباق لعجزنا عن توهم الانطباق فان توهم الانطباق في غير المتناهي على نحو المتناهي
محال وايضا المحال انما لزم من المجموع فجاز ان يكون المجموع محالا ويكون كل واحد منه

Copyright ... University